

«معسكر التغيير» في إسرائيل.. خليط هجين ومتناقض!

كتب عصمت منصور:



(أفب)

أحزابه وحالة عدم الثقة التي تسود بينهم والبحث الدائم عن طرف يلقون عليه اللوم بالفشل في كل مرة، والأهم من ذلك هو عدم امتلاكهم الشجاعة الكافية للإقدام على اتخاذ خطوات جريئة وخاصة في قضية الاعتماد على الصوت العربي، وهي عوامل تخفدهم أهم الأوراق التي من خلالها يمكن أن يحققوا الشعار الذي حولوه إلى قاسم مشترك يجمعهم معا.

إلى جانب ليبرمان والذي يعد واحدا من مكونات هذا المعسكر، شكك الكاتب يارون توبرينك في مقالته له نشرها موقع «تايم أوت» بوجود شيء اسمه «معسكر التغيير»، معتبرا أن هذا المعسكر هو من صنع الإعلام، وأنه لا وجود له على أرض الواقع لأنه لا يمكن أن توجد أرضية قادرة على أن تجمع أيمن عودة مع ليبرمان وجدعون ساعر مع مراعاة وهندل ومع ميرتس، معتبرا أن تغيير هذا المعسكر الذي «اخترعه الإعلام والمعلقون السياسيون الذي دفعوا بيبي غانتس إلى أحضان نتنياهو عندما اخترعوا الحاجة إلى الوحدة في مواجهة كورونا».

لا أدل على كل ما سبق ومن أجواء روضة الأطفال التي شبه بها ليبرمان هذا المعسكر من توقيع نفتالي بينيت عشية الانتخابات وبشكل مرتبك وارتجالي على وثيقة يتعهد فيها «أن لا يجلس في حكومة يتراشها يائير لبيد» وهو الذي يفترض أن يكون رئيس أكبر حزب في هذا المعسكر، وكل هذا من أجل أن ينافس على الفوز بمنصب رئاسة الحكومة رغم حصوله على سبعة مقاعد فقط في هذه الانتخابات.

قد يفشل نتنياهو في تشكيل حكومة، إلا أن المعسكر المضاد له لن يتمكن من إزاحته وتشكيل حكومة بديلة عن حكومته، يبقى هذا الطموح مجرد شعار فارغ إلا أنه حيوي ووجودي بالنسبة لأحزاب تفتقر لبرنامج حقيقي ولا تجد ما يمكن أن يفرقها عن بعضها أو يميزها أيديولوجيا، وفي ظل تحول المنافسة إلى منافسة شخصية وحول الأسماء فقط.

ستتصّب محاولات نتنياهو في تشكيل حكومة على جدعون ساعر ونفتالي بينيت لأنهما لا يمتلكان «الشرعية» الكافية لدى جمهور اليمين في الذهاب للحال مع يائير لبيد وحزبي العمل وميرتس على حساب حكومة من اليمين، كما أنهما قد يفقدان الكثير من قوتها في حال الذهاب إلى جولة انتخابات خامسة.

محاولات نتنياهو هذه قد لا تعطيه أثلاث الأعلام الذي يبحث عنه، ولكنها ستقدم له نقطة هجوم مريحة ضدهما في الانتخابات القادمة إذا ما فرضت عليه، أو تجعله يمتلك المسوغ للذهاب والبحث عن الصوت العربي.

الصوت العربي الضائع

لا يعتبر انقسام القائمة العربية المشتركة على ذاتها، وتراجع قوتها وانخفاض نسبة التصويت في المجتمع العربي، الخسارة الوحيدة التي منيت بها في هذه الانتخابات، إذ إن وقوف القائمة الموحدة على الجدار، وعدم الخروج بموقف واضح ضد حكومة ونهج بنيامين نتنياهو، وإبداء الاستعداد للتعاون معه، أفقد الصوت العربي في الكنيست قيمته وقدرته على المناورة وقطع الطريق على نتنياهو في تشكيل حكومة، أو سن قوانين تقيد معسكر نتنياهو، وبدل ذلك فإن هذا الحياد منح نتنياهو هامشا أوسع للضغط على جدعون ساعر والأحزاب اليمينية الأخرى التي تتخوف من قدرة نتنياهو على تشكيل حكومة بمعزل عنها.

وإن وجود القائمة المشتركة في «معسكر التغيير» من دون أن تتمكن عمليا من أن تكون جزءا من أية حكومة يعكس جزئية أخرى تضعف هذا المعسكر ومحدودية خياراته.

«روضة أطفال»!

ربما يكون الوصف الذي أطلقه أفيغدور ليبرمان، في مقابلة أجراها معه موقع «واينت» في الثامن من آذار الماضي وقال فيها إن «معسكر لا بيبي هو أشبه ما يكون بروضه أطفال»، هو الوصف الأقرب إلى الواقع، بسبب الأنا المتضخمة لدى رؤساء

يمينية أيديولوجية إلى «معسكر التغيير» دون أدنى تنسيق بينها، أو محاولة التوحد في قائمة واحدة، عزز من قدرة نتنياهو على البقاء، وشجعه لأن يدعو نفتالي بينيت وجدعون ساعر إلى العودة إلى «معسكر اليمين» الذي يقوده، وعدم إضاعة فرصة تشكيل حكومة يمينية ترسخ حكم اليمين، وهي دعوة وصفها الصحافي المعروف بعادته لنتنياهو بن كسييت في مقالة له في صحيفة «معاريف» بأنها «دعوة وقحة» بعد كل ما فعله بهم ومحاربتهم لهم لدرجة «أن يسخر موقع والا الإخباري لتشويه نفتالي بينيت» وإهماله في جولات المفاوضات الائتلافية وتعمد «إهانته وأذلاله».

العمر الافتراضي «لمعسكر التغيير» بيد نتنياهو

كلف رئيس الدولة الإسرائيلية رؤوفين ريفلين وبعد انتهاء جولة المشاورات والاستماع لتوصيات رؤساء الكتل الفائزة في الانتخابات، بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة أولا، بعد حصوله على ٥٢ صوتا مقابل ٤٥ صوتا ليائير لبيد وسبعة أصوات لنفتالي بينيت، وامتناع القائمتين العربيتين وحزب جدعون ساعر عن التوصية على أحد.

تظهر هذه النتيجة بشكل فاقع حالة عدم الثقة والانسجام بين مكونات «معسكر التغيير»، وهو ما يمنح نتنياهو الفرصة للتحكم مرة أخرى في جدول أعمال الحلبة السياسية وإعادة خلطها من خلال استهداف الأحزاب ذات الجذور اليمينية، والتي تستمد شرعية وجودها ليس من عداؤها له بقدر ما تستمدها من جمهورها اليميني.

وقد فشل جدعون ساعر في أن يحل مكان نتنياهو، وأن يسحب مصوتي الليكود إليه، كما فشل نفتالي بينيت في أن يسوق نفسه على أنه حزب يميني عريض، وليس حزبا قطاعيا عريضا يتسع لجمهور اليمين، بينما نجح نتنياهو في الحفاظ على جمهوره، ونجح في تعزيز المنافسة لصالحه لدى أوساط الصهيونية الدينية، من خلال دعمه للوحدة بين بتسلئيل سموتريتش وإيتامر بن غفير من أتباع كهانا وحصولهما على عدد من المقاعد يساوي ما حصل عليه جدعون ساعر.

ما يسمى «معسكر التغيير» هل تكفي الرغبة باطاحة نتنياهو؟

أهميتها إلى أدنى مستوى، مفسرة أن التردد الذي تم التعبير عنه في الاستطلاعات المتكررة لدى جمهور واسع من المصوتين الراضين لنتنياهو «عاطفيا» بين جدعون ساعر ويائير لبيد، على الرغم من الفارق الهائل في الخلفية والبرنامج والأيديولوجيا بينهما، إنما يعكس «حالة من البحث عن انتماء لرئيس قوي» وليس حزب أو برنامج، وأن من لم يجد في هذين الزعيمين بديفا مقنعا عن نتنياهو اختار «عدم التصويت».

عبر أربع جولات انتخابية متتالية خلال عامين، برزت إلى العيان أيضا ظاهرة ضعف اليسار، والتي تحولت في الانتخابات الأخيرة إلى ظاهرة انزياح الوسط أكثر وأكثر وأكثر نحو اليمين.

تصف موران أزولاي في مقالة لها على موقع «واينت» بأن أبرز ظاهرة في الانتخابات الأخيرة هي أن الصراع انتقل من كونه صراعا بين اليمين واليسار أو الوسط، المركز، إلى كونه صراعا بين «معسكرين يمينيين» وهو صراع صدامي ومباشر ما بين «زعيم كاريزماتي مكرس ويحظى بإجماع اليمين هو نتنياهو، وتلميذه المكروه ومدير مكتبه السابق نفتالي بينيت».

في ذات السياق، كتب نداف هيتسني في صحيفة «معاريف» أن هذه الانتخابات هي عبارة عن صراع محتدم بين تيار اليمين «الحقيقي والأزف»، أو بين يمين «الشعارات والنزوات الشخصية» وبين يمين «التنفيذ والأفعال على الأرض»، معتبرا أن اليمين القومي والأيديولوجي (من دون الأحزاب الدينية) بتياريه اللذين يجمعان في مواقفهما على قضايا جوهرية تخص اليمين مثل «الموقف من اتفاق أوسلو والسلطة الفلسطينية والاستيطان في الضفة والقدس، وحدود صلاحيات المحكمة العليا... إلخ»، حصل على ٦٥ مقعدا في الكنيست وهو أكبر انتصار جماهيري انتخابي له على أحزاب اليسار.

إن ضعف تمثيل أحزاب اليسار عدديا في الكنيست، وتلاشي خطابه وبرنامجها كليا في الحملات الانتخابية، الذي يأتي بالتزامن مع بدء زحف أحزاب الوسط نحو اليمين وانتقال أحزاب

أعدت جولة الانتخابات الرابعة للكنيست الـ ٢٤ التي جرت في ٢٣ آذار الماضي، إنتاج أزمة الحكم التي تعيشها إسرائيل منذ عامين، كما أنها زادت الصورة تعقيدا، من خلال إحداث حالة من الخلط وإعادة الاصطاف داخل المعسكرين المتنافسين، وللذين تم اختزال الفوارق بينهما في شخص رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

ومعسكر «لا نتنياهو» الذي أصبح يطلق عليه في الإعلام الإسرائيلي اسم «معسكر التغيير» هو التعبير الأمثل عن حالة الترددي التي وصلت إليها السياسة الإسرائيلية، وعن تداخل الخطوط الأيديولوجية والسياسية، وانحسار قوى التغيير الحقيقية التي تتناقض أيديولوجيا مع خط اليمين الذي يمثل نتنياهو، وفوق ذلك عن ضعف بنية المعارضة وعجزها عن تشكيل بديل حقيقي، قادر على تحدي حكم نتنياهو، وإزاحته خارج مكتب رئاسة الحكومة.

في ظل التركيبة غير المتجانسة، وعدم وجود زعيم مجمع عليه، وطفان النزعات الشخصية والطموح الذاتي، يفقد «معسكر التغيير» عوامل القوة اللازمة من أجل الاستحواذ على السلطة، رغم حصوله على أغلبية عديدة تمكنه من تشكيل جسم مانع يحول دون تمكن نتنياهو من تشكيل الحكومة، إلا أنها لا تسعفه بالجلوس مكانه واستبداله.

إن قراءة مجردة لنتائج الانتخابات وتقسيمه المعسكرين المتنافسين تظهر بوضوح أن هناك معسكرا واحدا، متماسكا ومتبلورا ومنسجما سياسيا وأيديولوجيا فقط، ينافس مجموعة أحزاب تسير بلا رأس أو زعيم، ولا يجمعها شيء سوى العدا لنتنياهو.

المعسكر الذي يعلن عن نفسه صراحة أنه ضد نتنياهو (نستثنى هنا القائمة الموحدة برئاسة عباس منصور التي أعلنت أنها لا تنتمي إلى أي من المعسكرين، وتتف على مسافة واحدة منهما) حصل في جولة الانتخابات الأخيرة على ٦٤ مقعدا في الكنيست وهو ما يمكنه بسهولة (نظريا) من تشكيل حكومة بأغلبية مريحة، ولكن، ووفق ما عبر عنه وشخصه أحد المحللين في صحيفة «معاريف» في يوم الانتخابات، فإن العدا لنتنياهو ليس كافيا بحده ذاته لإنتاج معسكر تتواجد فيه «كل القضايا الخلافية بدءا من قانون القومية، وحقوق المثليين، ومكانة يوم السبت، وصولا إلى المحكمة العليا وصلاحياتها».

هذا التناظر بين مكونات «معسكر التغيير»، والذي لا يقف عند حدود الأيديولوجيا التي تمتد لتتسع لحزب مثل ميرتس في أقصى اليسار، إلى جانب أحزاب يمينية وجدعون ساعر وأفيغدور ليبرمان، بل يضم ولو اسميا «القائمة المشتركة» التي تقف على النقيض قويا وسياسيا وأيديولوجيا من كافة الأحزاب (الشريكة) الأخرى، التي تطعن في شرعية الاعتماد على أصواتها لتشكيل حكومة، وتتمترس خلف سياسات وقوانين تجعلها أقرب إلى نتنياهو منها إلى الأحزاب العربية.

بخلاف «معسكر التغيير»، نجد أن نتنياهو والذي حصل معسكره على ٥٢ مقعدا فقط، أكثر قدرة على إدارة المعركة والفوز بتكليف تشكيل الحكومة وإضعاف المعسكر الآخر، من خلال استخدام أدوات الإغراء والضغط السلطوية التي لديه، وقدرة التأثير التي يمتلكها على جمهور أحزاب يمينية وجدت نفسها بسبب من عداؤها له في المعسكر الآخر، وهو ما يجعلنا نجزم أن هناك معسكرا واحدا فقط، وأن «معسكر التغيير» لا يعدو كونه خليط هجين ومتناقضا، ولا يقف على أرض صلبة، ولا يملك أية أدوات ضغط حقيقية يمكن أن تهدد حكم نتنياهو بشكل جدي، وكل ما يمكن أن يفعله هو منعه من تشكيل حكومة فقط.

تلاشي أحزاب المركز

تشخص الكاتبة ليراز مرجليت في صحيفة «ذي ماركر» أزمة عملية التصويت في الانتخابات الإسرائيلية بأنها تحولت إلى (حالة عاطفية، لا عقلانية، تراجمت فيها قوة الأحزاب لصالح التكتلات، وغابت عنها القيم والمصالح الجامعة والأيديولوجيا)، وهو ما أدى إلى انقسام الشارع إلى كتلتين «تحكهما مشاعر الحب الشديد لنتنياهو، أو الكراهية إلى درجة عدم احتمال وجوده».

قضت هذه الحالة العاطفية في التصويت، وفق مرجليت، على المركز وتيار الوسط في إسرائيل، كما أنها أخفت الفوارق بين الأحزاب، وقللت من

صدر حديثاً

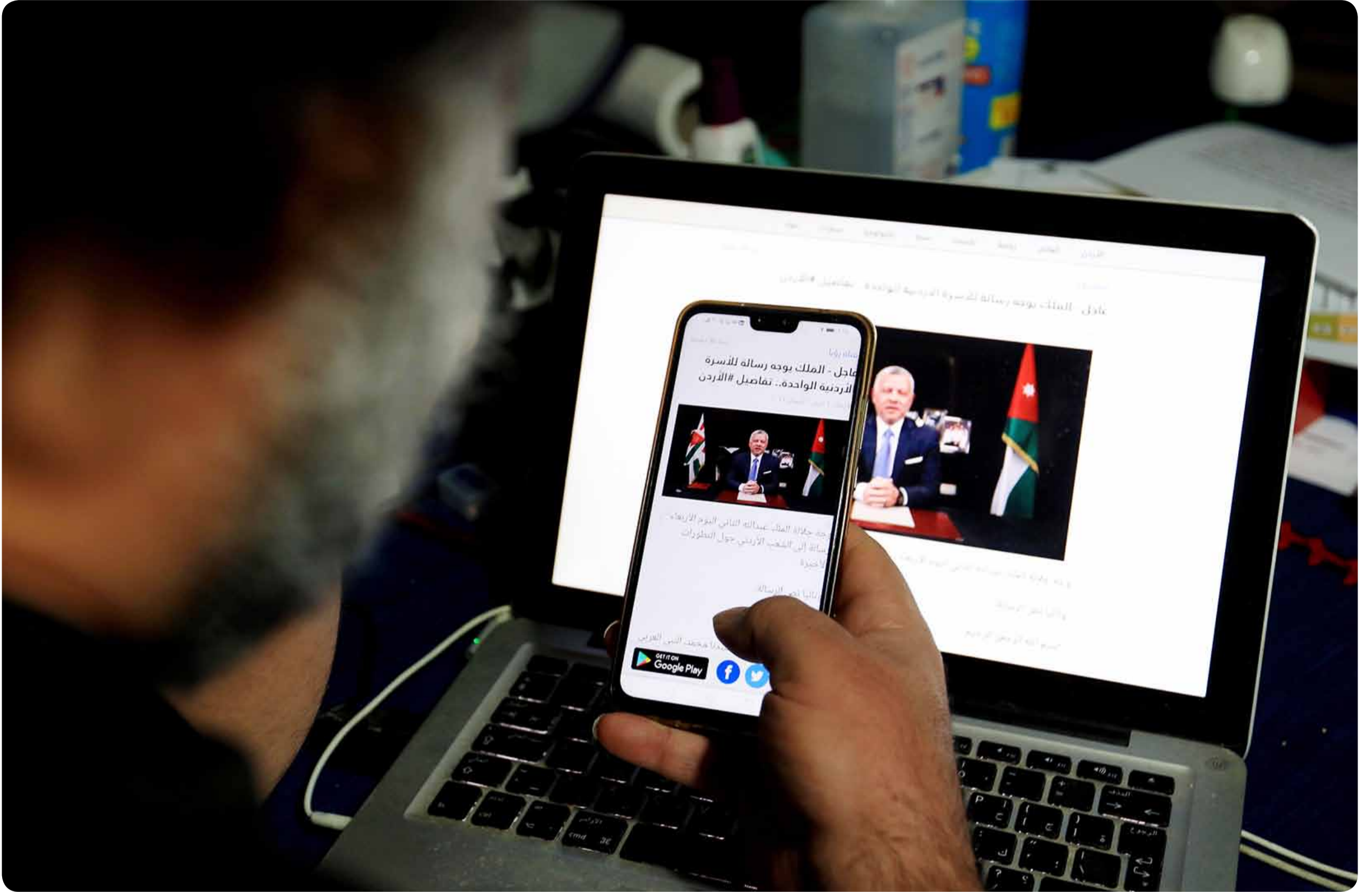
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد





مواطن أردني يتابع كلمة الملك عبد الله الثاني الموجهة للإسرائيليون في ٧ الجاري؛ «تم واد الفتنة».

العلاقات الأردنية - الإسرائيلية.. ربع قرن من التوتر!

كتب نهاد أبو غوش:

كثيرا عنه حين يريدون للعلاقات الأردنية- الإسرائيلية أن تبقى متينة ومتطورة، في الوقت الذي يريدون للأردن أن يتحمل نتائج السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة مخطط الضم الذي يمكن أن يتسبب بموجات من هجرة الفلسطينيين للأردن وأن تعصف هذه الموجات بالتركيبة السكانية للأردن. السفير الإسرائيلي السابق في عمان عوديد عيران، وهو الباحث الآن في معهد دراسات الأمن القومي، يبدو أكثر تحفظا من يعري في أحكامه، لكنه لا يختلف معه كثيرا من حيث الجوهر، فيتحدث عن محاولة انقلاب، وبأن الأمير علاقات قوية بالعشائر، ولا يستبعد أن الملك يبذل محاولات يائسة حسب قوله، لإثبات مكانته كحاكم وحيد في الأردن.

أصابع إسرائيلية تعبت

تقول سمدر بيرى في تقريرها لـ«يديعوت أحرונوت»، بتاريخ الرابع من نيسان الجاري، إنها تلقت معلومات خاصة عن ضلوع السعودية وإمارة خليجية بمحاولة الانقلاب الفاشلة، وهي تعزز ما تسرب في عمان عن «أصابع إسرائيلية» في الموضوع، فتقول «يتبين الآن أيضا بما لا يرتقي إليه الشك بأن نتنياهو كان يعرف غير قليل عما يشغل بال الملك عبد الله في الأسابيع الأخيرة ولماذا كان مهاما له أن يمنع رحلة رئيس حكومة إسرائيل الجوية إلى الخليج»، وتضيف أن الأردن «يشتبته بنتنياهو الذي كان يسره جدا أن يتخلص من عبد الله، وأن يرى مكانه حاكما أردنيا آخر».

ويبدو أن الإسرائيليين الذين اعتمدوا سياسات تحاول الإذلال المتعمد للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال في كافة تفاصيل حياتهم، افترضوا أن مثل هذه السياسات والنزاع العارضة لها يمكن تطبيقها على أي مسؤول عربي، فوضعوا قيودا أمنية على زيارة موكب ولي العهد الأردني الأمير الحسين بن عبد الله التي كانت مقررة للمسجد الأقصى، بفرض الحراسة الأمنية الإسرائيلية، وبالمحصلة أغنى الأمير زيارته على الفور. وقد فهم الإسرائيليون الرسالة الأردنية بوضوح، فقد أورد إيتامر إخنر، المراسل السياسي لموقع «وايت»، غداة الحادثة، بأن التقديرات الإسرائيلية تشير إلى أن الأردن اعتبر شروط إسرائيل، والترتيبات الأمنية لزيارة ولي العهد للقدس والمسجد الأقصى، مساسا صارخا بمكانة المسجد، وإخلاقا بمعاهدة وادي عربة التي تقر بالوصاية الأردنية على المقدسات.

الأردن يرد سريعا

جاء الرد الأردني سريعا بتعطيل زيارة بنيامين نتانياهو دولة الإمارات العربية المتحدة، وعدم السماح لطائرته بالمرور عبر الأجواء الأردنية، وقد عادت طائرة إماراتية خاصة أدراجها إلى الإمارات من دون الزائر المهم الذي كان يعول على زيارته هذه في أن تسجل له مزيدا من الإنجازات، وأن تكسبه مزيدا من الشعبية قبل أيام قليلة وحاسمة من الانتخابات العامة، فموقع «واللا» العبري وضع عنوانا عريضا لنشرته يوم ١١ آذار يفيد بأن نتنياهو يبحث عن المقعد ٦١ في الإمارات العربية المتحدة ونشرت صحيفة «يسرائيل هيووم» مقالا لأريئيل كهانا بعنوان «عهد جديد في الخليج» تحدث فيه عن آفاق التعاون الشامل في المجالات

كافة الذي سينتفش بعد هذه الزيارة المهمة جدا. وواصل الوزير بيني غانتس انتقاده لنتنياهو الذي أدى سلوكه في السنوات الأخيرة إلى المساس بالعلاقات مع الأردن، البلد الذي يشكل السلام معه ذخرا سياسيا واقتصاديا وأمنيا كبيرا بحسب غانتس. وقد ألجأ نائب رئيس الوزراء الأردني أيمن الصفدي إلى سبب إلغاء زيارة ولي العهد، مظهرا أن الأمر لا يقتصر على ترتيبات عابرة، بل يتعداه إلى «أعمال وممارسات تمس بالسلام، مثل بناء مستوطنات جديدة أو المنس بالمواقع المقدسة في القدس، وكل هذه خطوات تبعد السلام».

وربط ندفان شرغاي في مقاله في «يسرائيل هيووم» بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٢ ما أحاط بزيارة ولي العهد الأردني الملقاة للحرم، بالتناقص بين السعودية والأردن في الوصاية على المسجد الأقصى، وكذلك بسعي إسرائيل للحد من النفوذ التركي في المسجد الأقصى، وهو يدرك الأهمية التي يكتسبها هذا الأمر بالنسبة لدولة مثل الأردن. يؤسس الحكم الهاشمي فيها شرعيته على هذه المسؤولية الدينية، ليخلص إلى أن الأردن ما زال هو الشريك المفضل لدى إسرائيل، إلى أن تبرز معطيات جديدة، ويكرر ما يراه غيره من المعلقين الإسرائيليين بأن الأردن يحتاج إلى إسرائيل أكثر مما يحتاج إسرائيل إليه. ولم تكن أحداث الشهرين الأخيرين إلا تفاصيل جزئية في مسلسل طويل من التوترات والانتقادات والمواجهات السياسية في المحافل الدولية، ولكن ما يميز هذه الأحداث أنها منبت أهم رموز السيادة الأردنية وهو الملك، كما أنها طاولت البعد الديني والرمزي لوصاية الأردن على المقدسات.

إنكار إسرائيلي ثم اعتراف

حاولت أوساط رئيس الحكومة الإسرائيلية التهوين مما جرى، فادعت في البداية، أن تأجيل الزيارة جاء بسبب إدخال سارة نتانياهو زوجة رئيس الحكومة إلى المستشفى، لكن المصادر عيناها اعترفت لاحقا بسبب التأجيل، فقد أقر بيان لدويان رئيس الحكومة أن التأجيل تم بسبب الموقف الأردني الراض لعبر طائفة نتانياهو، وجاء في البيان «كان من المفروض أن يقوم رئيس الحكومة بزيارة إلى الإمارات، ولكن بسبب صعوبات طرأت على تنسيق مرور رحلته عبر الأجواء الأردنية، تم تأجيلها»، وأقر الديوان في بيانه أن الموقف الأردني نبع بسبب إلغاء زيارة ولي العهد الأردني إلى الحرم القدسي الشريف، جراء خلاف طرأ حول التدابير الأمنية التي يتم اتخاذها في الأقصى.

يوميات السلام البارد بين البلدين الجارين مليئة بالحوادث الاستفزازية وأسباب الانفجار، سواء الأسباب الجدية والعميقة كالموقف من حل القضية الفلسطينية، وقضية القدس ومقدساتها التي أقرت اتفاقية وادي عربة بالوصاية الأردنية عليها، أو تجاه القضايا والتطورات اليومية العادية التي تميزت بكثرة الاستفزازات الإسرائيلية، وهو أمر يفسره المحللون الأردنيون بوجود عقلية استعلائية وعنجهية لدى المسؤولين الإسرائيليين الذين لا يقيمون كبير وزن لاعتبارات الطرف الآخر وحساباته وحساسياته.

ربع قرن من التوتر

ظلت العلاقات الأردنية- الإسرائيلية مشحونة بالتوترات

والقلقل على امتداد أكثر من ربع قرن، أي منذ توقيع معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية المعروفة بمعاهدة وادي عربة في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤. ويمكن وصف هذه العلاقات بأنها أقرب إلى فصل طويل من السلام البارد والجمود الرسمي والشعبي، ووصلت في عدة مناسبات إلى الحضيض، وإلى درجة سحب السفراء مع الاكتفاء بالحد الأدنى من الاتصالات السياسية والأمنية.

فبعد أن أطلقت اتفاقية وادي عربة أمالا عريضة عن ثمار السلام الوفيرة التي يمكن أن تفضي لها الاتفاقية، وعن التعاون المشترك في شتى المجالات، ودور أردني مفر ومرحّب به في إيجاد تسوية سلمية مقبولة للقضية الفلسطينية، فإن هذه الآمال سرعان ما انتكست بفعل الخروقات الإسرائيلية المتكررة، سواء لجهة نكث العهد مع الأردن، أو لجهة انتهاك سيادته غير مرة، وكان أبرزها محاولة جهاز الموساد الإسرائيلي اغتيال القيادي في حركة حماس خالد مشعل في العام ١٩٩٧، وهي المحاولة التي انتهت بفشل ذريع وبالقبض على منفذها، ثم التدخل الشخصي للعاهل الأردني الراحل الملك حسين لإفراج عن مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين ومباذلتة بعملي الموساد.

الموقف الشعبي الأردني لم يكن متحمسا للسلام مع إسرائيل، فقد ظل موقف النقابات المهنية والعمالية والهيئات الشعبية الأردنية مجمعا على رفض التطبيع مع إسرائيل، ووصلت تأثيرات هذا الموقف إلى البرلمان نفسه الذي اتخذ أكثر من مرة مواقف تدعو الحكومة إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، كما برز في السنوات الأخيرة في موقف البرلمان من اتفاقية الغاز. وباستثناء حادثة وحيدة أطلق فيها الجندي الأردني الغاضب أحمد الدقاسمة النار على فتيات إسرائيليات فقتل سبعة منهن في آذار ١٩٩٧ في منطقة الباقورة شمال نهر الأردن، بسبب استهزأتهن به في أثناء صلاته، ظلت الخروقات الرئيسية لمعاهدة السلام من الاتجاه المعاكس، أي من إسرائيل تجاه الأردن، كما في واقعة تزويد إسرائيل للأردن بمياه ملوثة في العام ٢٠٠٩، أو حادثة قتل القاضي الأردني رائد زعبيتر في العام ٢٠١٤ بسبب احتجاجه على إجراءات التنكيل والتفتيش على الجسر، وكذلك في حادثة قيام موظف أمني في السفارة الإسرائيلية في عمان بإطلاق النار على أردنيين وقتلها في تموز ٢٠١٧، وهو الحادث الذي تبعه توتر شديد أدى إلى سحب موظفي السفارة، وأدى إلى اعتذار إسرائيلي لاحق ثم التزام بدفع تعويضات إلى أسرتي القتيلين.

خيبة أمل الملك حسين

يمكن القول إن مؤشرات التوترات والاستفزازات الإسرائيلية ظهرت مبكرا، وهي تعود بشكل خاص إلى السياسات الإسرائيلية الخفيفة والقمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك محاولات تغيير الوضع القائم في القدس، وأعمال الاستيطان وممارسات القمع، وقد أدرك العاهل الأردني الراحل الملك حسين (توفي في شباط ١٩٩٩) هذه النتيجة مبكرا، فقد عبر عن خيبة أمله من إسرائيل وزعمائها، وخاصة من بنيامين نتانياهو، وذلك في حديثه للمستفيض مع المؤرخ البريطاني الإسرائيلي آفي شلايم الذي وثقها في كتابه «أسد الأردن» عن سيرة حياة الملك (صدر في العام ٢٠٠٧

عن دار بنجوين)، وتنقل سمدر بيرى في تقرير لها في «يديعوت أحرונوت» في ٢٣/١٠/٢٠٠٩ رسالة شخصية مريرة وجهها الملك حسين إلى نتانياهو بواسطة رئيس الديوان الملكي الأردني علي شكري، وقد أوردتها شلايم في كتابه، وفيها يعاتب الملك رئيس الحكومة الإسرائيلية بشدة، ويحمله مسؤولية تدهور جهود السلام وانتكاسها، ويقول مخاطبا نتانياهو في الرسالة: «أنا قلق بصورة عميقة وصادقة من تراكم الأعمال المأساوية، التي بادرت إليها كرئيس لحكومة إسرائيل، فضعف السلام وهو الهدف الأسمى في حياتي يبدو كأضغاث أحلام مراوغة، وأنا لا أستطيع قبول الذرائع المتكررة التي تسوقها وكأنك مجبر على التصرف كما تفعل بسبب الضرورات والضغط».

التوتر هو العنوان

يغلب مصطلح «التوتر» والعبارة التي تشير إلى تدهور العلاقات وتدهورها على معظم التقارير الاستراتيجية السنوية التي أصدرها مركز مدار، وتطرق فيها إلى العلاقات الأردنية- الإسرائيلية، مشيرا إلى «الفتور» الذي شاب هذه العلاقات على امتداد ربع القرن الماضي، وهو يعزوه إلى محاولات إسرائيل تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، وفرض التقسيم الزمني والمكاني، بالإضافة إلى التصريحات الإسرائيلية المستمرة عن مخططات السيطرة على معظم مساحات الأراضي الفلسطينية المصنفة (ج). ووصف تقرير مدار للعام ٢٠٢٠ عن مشهد العلاقات الخارجية، وهو ما إعداد خالد عنبتاوي، العلاقات الأردنية- الإسرائيلية بأنها وصلت إلى «قطعة انحدر غير مسبوقة» وذلك للسببين الرئيسيين المشار لهما آنفا، وهما خطة الضم، ومحاولات تغيير الوضع القائم في القدس والمقدسات، وبشير التقرير عينه إلى أن التبادل التجاري وصل إلى مستويات دنيا بين البلدين، حيث شكل نحو ثلث الواحد بالمائة فقط من مجمل التبادل التجاري الإسرائيلي، ويتقرب من تصاريحها منسوبا إلى الملك عبد الله الثاني يقول فيه إن العلاقات بين الأردن وإسرائيل وصلت إلى أدنى مستوياتها.

ويؤكد الوصف عينه في معظم التقارير السنوية الصادرة عن مركز مدار، فتقرير العام ٢٠١٠ يصف العلاقات الإسرائيلية ما زال يؤمن بتدهور الفلسطينيين إلى الأردن، وهو ما يذكر بخط حزب الليكود القديمة الوطن البديل، والدعاء أن الأردن هو دولة الفلسطينيين، ويورد التقرير مقتطفات من مقابلة الملك عبد الله الثاني مع صحيفة «هآرتس» لمناسبة مرور ١٥ عاما على توقيع اتفاقية السلام، والتي يشير العاهل الأردني فيها إلى أن العلاقات بين البلدين باردة جدا بعد الحرب على غزة وبسبب عدم تقدم العملية السلمية، وعدم تطبيق كثير من البنود والاتفاقيات الفرعية، ووصف التقرير العلاقات بأنها تمر بحالة قطعية.

ويلحظ تقرير العام ٢٠١٤ تحسنا طفيفا في العلاقات بسبب التطورات الإقليمية وخاصة في سورية، والجهود الأميركية، بمساعدة الأردن، لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، لكن ذلك لم ينف استمرار حالة البرود والانتقادات الأردنية المتكررة للسياسات الإسرائيلية.



أثر التلوث الساحلي في إسرائيل.

منظمات مستقلة: وزارة الزراعة الإسرائيلية تعيق مبادرة تهدف إلى استباق كارثة بيئية جدية!

كتب هشام نفاع:

هنا يتوقف موقع «شكوف» عند التجاذبات الحزبية في الكنيست التي عرقلت تقدم مشروع القانون، فيقول إنه رغم وجود إجماع برلماني واسع النطاق على أهمية القانون، فقد اختارت وزارة الزراعة الإطاحة به. ولأن وزير الزراعة ينتمي إلى حزب «كحول لفان (أزرق أبيض)»، فقد أدى ذلك إلى نشوء معارضة واسعة من أعضاء الحزب الآخرين، وهكذا عارض ما مجموعه ٥٨ عضواً في الكنيست هذه الخطوة وتم رفض الاقتراح.

الوزارة تعد مرة بعد أخرى: «خلال الأسابيع المقبلة!» وزارة الزراعة الإسرائيلية أوضحت سبب الرفض بزعم وجود حاجة إلى مزيد من عمل الموظفين حول هذا الموضوع. وقالت الوزارة: «إننا لا نرى مجالاً للموافقة على مشروع قانون خاص بينما تقوم الحكومة بالتحرك على الطريق الذهبي الأوسط، مؤكدة على جميع المتغيرات في النواحي المناسبة». وعلى الرغم من المعارضة، تدعي الوزارة أنها تدعم بالفعل تركيب أجهزة تحديد المواقع على سفن الصيد، وأن وزير الزراعة ألون شوستر يعمل على الترويج لذلك. وقالت الوزارة في تشرين الأول الأخير إنها «تبدل جهوداً للترويج لهذا الأمر في الأسابيع المقبلة»، منذ ذلك الحين، كما ذكرنا، مضى نصف عام، كما يضيف الموقع العبري، وحين توجه الموقع ثانياً إلى الوزارة كررت الادعاء بأنها تعمل على استكمال التحضيرات لهذا الأمر «خلال الأسابيع المقبلة»!

أما هيئة الغاز في وزارة الطاقة الإسرائيلية فقد ردت على توجه الموقع بالقول: «تدرك وزارة الطاقة أهمية ضرورة تعزيز البنية التحتية البحرية للغاز الطبيعي، بحيث لا يجري صيد الجرف في بيئتها، مما قد يضر بالأسماك والبيئة البحرية وحتى قد يتسبب في كارثة بيئية وبتهديد سلامة مواطنين وبلحاق أضرار اقتصادية. في الأونة الأخيرة فقط، في كارثة القطران التي حلت بدولة إسرائيل، تعرضنا إلى المخاطر الكامنة في المجال البحري وأهمية فرضه. من أجل معالجة المخاطر الكامنة في إتلاف البنية التحتية للغاز الطبيعي في أثناء الصيد بشباك الجرف، تم توقيع اتفاقية في العام ٢٠١٧ بين وزارات الطاقة والزراعة والمالية وسلطة الطبيعة والمتنزهات، والتي تم كجزء منها إنشاء وحدة بحرية في الطبيعة وهيئة الحدائق الوطنية. كجزء من هذه الاتفاقية، قامت وزارة الطاقة بوضع ميزانية لوحدة إنفاذ القانون البحري منذ العام ٢٠١٧. ومع ذلك، لم يتم تفويض الصلاحيات ذات الصلة بالصيد البحري على البنية التحتية للغاز الطبيعي من طرف وزارة الزراعة إلى الوحدة التنفيذية المعنية، ومن ناحية عملية، لا يتم تطبيق هذه الأنظمة».

١٠٠٠٠ متر طولاً. وفي حالة فقد أو تذبذب هذا النموذج من الشباك من الممكن أن تستمر عمليات «الصيد الشبحي» طيلة أشهر بل سنوياً، لقتل الأسماك والأحياء البحرية الأخرى بلا طائل.

في دراسة بريطانية نشرتها مجلة «نيتشر» العلمية المرموقة قبل ٤ أعوام، جاء أن استخدام شبكات الصيد في قاع المحيط قد يجرد من الحياة اللاقارية بنسبة تصل إلى ٤١٪، ويمكن أن يستغرق قاع المحيط أكثر من ست سنوات للتعافي. وعلى الصعيد العالمي، فإن ما يقرب من ربع المأكولات البحرية التي يجري صيدها، يأتي من الصيد بشباك الجرف في قاع البحر، ولكن أثر هذا النوع من الصيد لم يكن واضحاً. وقد عمل فريق من جامعة بانجور في المملكة المتحدة وزملائه على تجميع بيانات من ٧٠ دراسة حول العالم، لنمذجة الأضرار التي لحقت بالنظام البيئي من جراء الصيد بشباك الجرف. ويستغرق التعافي من فقدان ٥٠٪ من الكتلة الحيوية في أي منطقة بين ١.٩ و ٦.٤ سنوات، وفقاً للنموذج الخاص بالباحثين. وهم يقولون إن الجمع بين النموذج وخرائط تواتر استخدام شبكات الجرف سوف يسمح بتقييم هذا النوع من الصيد بمستويات غير مسبوقة.

مقترح لحل بسيط نسبياً يواجه تعقيدات بيروقراطية لمعالجة هذا الوضع جزئياً، قدم عضو الكنيست ميكي ليفي («يوجد مستقبلاً») مشروع قانون قبل حوالي العام كان يهدف إلى تنظيم القضية بطريقتين رئيسيتين: حظر الصيد قرب وحول خطوط الغاز من جهة، وتحميل سفن الصيد بتجهيزات تتبع معرفة مسارات تحركها، من جهة أخرى. معلومات الأقمار الصناعية لن تكون مكشوفة للجمهور، وهي مشفرة ولا تصل سوى إلى مركز التحكم والرقابة الحكومي الذي تستخدمه الجهات التنفيذية. وفقاً لجمعية حماية الطبيعة، فإن استخدام هذه التجهيزات منصوص عليه في التشريعات في دول كثيرة أولها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا والعديد من البلدان الأخرى.

خلال نقاش في الكنيست في تشرين الثاني، قال عضو الكنيست ليفي إنه كجزء من المناقشات حول مشروع القانون، اتفقت سلطة الغاز ووزارة الطاقة على تمويل تكلفة الاقتراح، والتي تقدر بـ ٤,٥ مليون شيكل. هذا المبلغ سيغطي برنامج الرقابة وسيتم تمويل الأنظمة التقنية التي ستوضع على السفن وكذلك نظام مراقبة المواقع التي ستنفذها هيئة المحميات الطبيعية وسائر الهيئات ذات الشأن. اقتراح القانون يشدد على أن «كل شيء على نفقة الدولة وليس على حساب أصحاب السفن أنفسهم».

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من أكثر الأنشطة تدميراً للبيئة البحرية عالمياً

تقول منظمات بيئية إسرائيلية، منها جمعية حماية الطبيعة، إن البحر الأبيض المتوسط هو أكبر مساحة طبيعية مفتوحة في مناطق مسؤولية دولة إسرائيل، ويضم ما يقارب ٤ آلاف كيلومتر مربع في المياه الإقليمية، وحوالي ٢٢ ألف كيلومتر مربع في المياه الاقتصادية. لكن صحة البيئة البحرية مهددة نتيجة نشاط البشر المتسارع، والذي يشمل صيد الأسماك والتلوث وإنشاء البنية التحتية البحرية، وتغير المناخ الناجم عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والفرزوات البيولوجية. ويعتبر الصيد بشباك الجرف من أكثر الأنشطة تدميراً للبيئة البحرية على المستوى العالمي.

وتضيف أن هذا الصيد هو استخدام يتعارض مع جميع الاستخدامات الأخرى في البحر، بما في ذلك طرق الصيد الأخرى، والبنية التحتية البحرية، والمحميات الطبيعية البحرية. وما إلى ذلك، وبالتالي فهو يمثل عقبة أمام التخطيط البحري الذي، ويرجع ذلك أساساً إلى أن طريقة الاصطياد يتم تنفيذها بواسطة سحب الشباك لأمتال عديدة على التوالي، ومن بين جميع طرق الصيد المرتبطة بقاع البحر، تم تصنيف صيد الجرف على أنه الأكثر تأثيراً وتدميراً للبيئة. فهو يضر بمجموعة واسعة من الحيوانات، والشعاب المرجانية الناعمة، والمحار، سرطان البحر، والديدان، وأصناف نجم البحر وقنارف البحر، والأسماك الغضروفية والسلاحف البحرية. ويتسبب الضرر المادي في القاع بتغيير كبير في الحياة البحرية: تختفي الأنواع الحساسة، ويتم استبدالها بالأنواع المقتحمة (أكلة اللحوم وقصيرة العمر) التي تتسبب هيمنتها بأضرار بيئية. لذلك فإن هذا الصيد هو طريقة صيد مدمرة للبيئة التحتية للبيئة البحرية.

أضرار واسعة تحتاج سنوات طويلة للتعافي هناك، أيضاً تحذيرات عالمية من مخاطر أسلوب الصيد هذا. فمُنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، تؤكد أن شبكات الصيد الضخمة التي تعمل بالجزر، وهي التي تستخدم في سفن بملكية جهات اقتصادية قوية، تضر بشكل فادح بالبحر وثروته السمكية والبحرية عموماً. ففي حين تؤدي الخطوط السطرية الطويلة إلى إعاقة الكائنات البحرية الحية وهلاكها على الأرجح، تضر شبكات الصيد بالجزر بمواطن البيئة البحرية الفرعية. وتعتبر شبكات القاع الخيشومية أكثر معدات الصيد إثارة للمشكلات، إذ تشبك أظرافها في القاع البحري وتطفو الشبكة فوق السطح بواسطة عوامات لتشكل ما يشبه «جدارا بحرياً عمودياً» يمتد لمسافات تتراوح بين ٦٠٠

المواقع على السفن بحيث يمكن تتبع أنشطتها وموقعها، وعلى الرغم من الإجماع الواسع على الحل، الذي تدعمه أيضاً وزارة الطاقة الإسرائيلية، فإن القانون عالق في وزارة الزراعة منذ ستة أشهر.

خسائر فادحة منها انبعاث ثاني أكسيد الكربون تعمل اليوم ١٩ سفينة صيد في إسرائيل باستخدام مصيدة الجرف وهي طريقة تجر فيها سفينة شبكة في قاع البحر وتصطاد كل ما يقع في طريقها بشكل عشوائي. هناك مجموعة من الألواح المعدنية التي تبقى الشبكة مفتوحة أثناء السحب، وتُسحب الكوابل السفلية المتصلة بالشبكة في قاع البحر لتحفز الرمال مثلما يحرك المحدث في الحقل. لا توجد اليوم طريقة لمعرفة مكان صيد سفن الصيد هذه، في ظل عدم وجود أجهزة تحديد المواقع التي تشير إلى موقعها، وبالتالي لا يمكن معرفة ما إذا كانت تصطاد في مناطق يحظر فيها الصيد، أو تدخل حتى في مناطق عسكرية. ويرى الموقع أن «الأسوأ من ذلك هو أنه لا يعرف ما إذا كانت قريبة جداً من البنية التحتية للغاز الطبيعي». معارضو هذا الأسلوب في الصيد يوردون حججاً كثيرة ضدّه، منها أنه إلى جانب الكارثة المحتملة التي يمكن أن يقتل فيها مواطنون، «فإن هذه الطريقة تلحق بنا بالفعل خسائر فادحة: انبعاث ثاني أكسيد الكربون. وتشير الدراسات إلى أن طريقة الصيد هذه تسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحجم مماثل لتلك المصادرة عن قطاع الطيران العالمي بأكمله».

وفقاً لجمعية حماية الطبيعة، يتعارض صيد الجرف مع جميع الاستخدامات الأخرى في البحر، بما في ذلك طرق الصيد الأخرى والبنية التحتية البحرية والمحميات الطبيعية. وتشير المنظمة البيئية أيضاً إلى المساهمة الضئيلة لهذه الطريقة من الصيد في الاقتصاد، وتقدر بان ٨٠٪ مما يتم جرفه والقبض عليه هو عبارة عن «صيد عرضي» لصغار الحيوانات البحرية والأنواع غير التجارية والأنواع المحمية والتي يتم التخلص منها برميها في البحر وغالباً ما تكون ميتة. إلى جانب مساهمة تلك الطريقة الضئيلة في الاقتصاد، فإن الأضرار التي لحقت بنظام الصيد من تجديد الصيد والصيداء الآخرين في إسرائيل هائلة. وفقاً لتقدير الشركة الاستشارية TASC، تبلغ الأضرار الاقتصادية من الصيد بالجرف حوالي ٨٦٠ مليون شيكل (على امتداد أكثر من ٢٠ عاماً). وإذا لم يكن ذلك كافياً، تحصل سفن الصيد بهذه الطريقة على عوائد كثيرة من سلطة الضرائب - الحد الأقصى لاسترداد تكاليف وقود السفن يصل نحو ٧٠٪ على الديزل المستخدم لدفع السفن، وقد تم منح هذه الميزة لسفن الصيد في العام ٢٠٠٥

تحذّر جهات بيئية، من منظمات مستقلة وهيئات رسمية، في إسرائيل، من خطر وقوع أضرار بيئية فادحة يصعب تقدير حجمها ونطاقها، بسبب نمط معيّن من الصيد البحري بالقرب من خطوط إمدادات الغاز المستخرج من مستودعات في قاع البحر الأبيض المتوسط.

وقد استعرض موقع التحقيقات الصحافية الاقتصادية العبري «شكوف» بعض مستجدات هذه المسألة، وخصوصاً التقاعس الحكومي عن معالجة الخطر المحتمل على الرغم من وجود اقتراحات علاج وصفها بالبسيطة قياساً بحجم الضرر الذي يخشى وقوعه.

يقول الموقع إن كارثة القطران التي ضربت الشواطئ في شباط الماضي، كانت بمثابة دعوة تنبؤية للاستيقاظ والتحرك من ناحيتين رئيسيتين: أولاً، لفهم مدى ضعف وهشاشة المجال البحري وتعرضه لأخطار عواقبها المحتملة كارثية؛ لكن الأسوأ من ذلك، يقول، التنه من كل ما يتعلق بمؤشرات على عدم استعداد دولة إسرائيل بمؤسساتها ذات الصلة للتعامل مع أي كارثة تلوث بحري قادمة، كبيرة كانت أم صغيرة.

وعندما يتعلق الأمر بالحدّيز البحري، فإن التهديدات كثيرة. فإلى جانب خطر تسرب النفط، تحذر المنظمات البيئية منذ فترة طويلة من كارثة قد تقع على جبهة أخرى: أنابيب الغاز الممدودة تحت مياه البحر، وقد سعت هذه المنظمات منذ فترة للفت الانتباه إلى شبكات الصيد في المناطق التي تتواجد فيها منصات استخراج الغاز.

وفقاً لـ «جمعية حماية الطبيعة» الإسرائيلية، تجري عمليات الصيد بأسلوب الجرف في إسرائيل بالقرب من خطوط الغاز وخطوط البنية التحتية الأخرى المتعلقة باستخراجها، في مناطق مسموح بها الصيد حالياً. وتدل بيانات وزارة الطاقة، المسؤولة قانونياً عن البنية التحتية للغاز الطبيعي، على أن هناك ١٩ سفينة جرف تمر عبر خطوط البنية التحتية وخطوط إمدادات الغاز هذه أكثر من ١٥٠ مرة في السنة. بناء على هذه المعطيات ينقل التحقيق الصحافي أن الضرر الذي يلحق بالغاز أو خطوط نقله ضمن البنية التحتية بواسطة سفينة صيد الجرف، يمكنه أن يتسبب في تشكيل «خطر على حياة الإنسان (بشكل أساسي للصيداءين)، وأضرار اقتصادية هائلة للاقتصاد، ومخاطر بيئية من الدرجة الأولى»، فضلاً عن «أضرار محتملة هائلة يصعب تقديرها» وفقاً لجمعية حماية الطبيعة. على الرغم من أن هناك مشروع قانون تم طرحه منذ حوالي العام حول هذا الموضوع وقدم حلاً ناجحاً وبسيطاً وغير مكلف: تثبيت أنظمة تحديد

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي